SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

معاناة العودة: انتهاكات حقوقية واسعة تواجه اللاجئين السوريين العائدين من لبنان

اعتقال ما لا يقل عن 26 شخصاً بينهم سيدة وقتل أحدهم نتيجة التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري خلال الفترة من 23 أيلول/سبتمبر إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024

الثلاثاء 29 تشرين الأول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

R241018

المحتوى:

أولاً: التحديات المزدوجة للاجئين السوريين في لبنان: بين ضغوط البقاء ومخاطر العودة القسرية إلى سوريا 1

ثانياً: منهجية التقرير..... 2

ثالثاً: حصيلة انتهاكات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب التي تعرَّض لها اللاجئون العائدون من لبنان.. 4

رابعاً: التمييز والابتزاز المالي في تقديم المساعدات للاجئين العائدين من لبنان إلى سوريا..... 10

خامساً: توجه قرابة ربع اللاجئين العائدين إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام السوري: تحديات وأوضاع إنسانية قاسية..... 11

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات 14

أولاً: التحديات المزدوجة للاجئين السوريين في لبنان: بين ضغوط البقاء ومخاطر العودة القسرية إلى سوريا:

منذ 23 أيلول/سبتمبر 2024، شهد لبنان تصعيداً عسكرياً مكثّفاً جراء الغارات الجوية الإسرائيلية المتكررة على عدة مواقع داخل البلاد، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية بشكل كبير. تسببت هذه الهجمات في نزوح آلاف الأشخاص قسرياً، بمن فيهم اللاجئون السوريون الذين لجؤوا إلى لبنان هرباً من الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في سوريا، التي بدأت مع اندلاع الحراك الشعبي في آذار/مارس 2011 وما زالت مستمرة حتى الآن. وقد تركز النزوح بشكل خاص بين أولئك المقيمين في المخيمات والمناطق الجنوبية اللبنانية التي تعرضت للقصف. وقد وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن **101 لاجئاً سورياً** في لبنان، بينهم 36 طفلاً و19 سيدة، جراء هذا التصعيد.

في ظل هذه الأوضاع المتدهورة، يجد اللاجئون السوريون في لبنان أنفسهم في أزمة حادة لتأمين احتياجاتهم الأساسية، كالغذاء، والسكن، والخدمات الصحية. ومع شح الخيارات الآمنة والبدائل التي تتيح لهم البقاء في لبنان، أصبحت العودة إلى سوريا خياراً يراه البعض حتمياً، رغم المخاطر الأمنية والظروف غير المستقرة في سوريا. فقد بات اللاجئون أمام معضلة انعدام الأمان والموارد الأساسية في لبنان من جهة، وغياب الضمانات لحمايتهم لدى العودة إلى سوريا من جهة أخرى، مما يدفعهم لاتخاذ قرارات معقدة تفاقم من معاناتهم وتعمق المأساة الإنسانية التي يعيشونها على المدى الطويل.

بدأت مجموعات من اللاجئين السوريين بالوصول إلى المعابر الحدودية بين سوريا ولبنان منذ 23 أيلول/سبتمبر، بما في ذلك معابر جديدة يابوس/المصنع، وجوسية، والدبوسية، وجسر قمار، والعريضة، حيث شهدت المعابر تدفقاً ملحوظاً في أعداد العائدين حتى نهاية أيلول/سبتمبر، وتباطأت الأعداد لاحقاً خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويقدَّر عدد السوريين الذين دخلوا سوريا منذ تصاعد الأعمال العدائية في لبنان بنحو **283000 شخص**، يشكل السوريون منهم حوالي 70 %، بينما توزع الباقون بين لبنانيين، فلسطينيين، وجنسيات أجنبية أخرى. وقد دخلت أعداد إضافية من اللاجئين السوريين عبر المعابر غير الرسمية. وفقاً لتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين السوريين في لبنان نحو **1.5 مليون لاجئ** حتى عام 2023، يشمل ذلك المسجلين وغير المسجلين لدى المفوضية.

بالرغم من حدوث عودة جزئية وقسرية للاجئين السوريين، لا تزال سوريا بيئة غير آمنة لهم بسبب استمرار النظام السوري في سياسات قمعية تشمل الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب. فقد وثّقنا في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال قوات النظام السوري ما لا يقل عن 208 من العائدين قسراً منذ بداية عام 2024، بينهم طفلان وست نساء، وقتل منهم ستة على الأقل تحت التعذيب داخل مراكز الاحتجاز. إلى جانب ذلك، يواصل النظام إصدار تشريعات وقوانين تهدف إلى الاستيلاء على ممتلكات اللاجئين والمشردين قسراً، وهو ما يعكس سياسة منهجية لتعزيز السيطرة على الأراضي والممتلكات التي تركها أصحابها.

بينهم
2 طفل
6 سيدة (أنثى بالغة)

بينهم
6
ضحايا قتلوا بسبب التعذيب من اللاجئين الذين عادوا أو أُعيدوا قسرياً لمناطق سيطرة قوات النظام السوري

استهدفت اللاجئين السوريين الذين عادوا أو أُعيدوا قسرياً إلى مناطق سيطرة قوات النظام السوري، وذلك منذ مطلع عام 2024 حتى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024

يقول فضل عبد الغني مدير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

> في ظل غياب أي إجراءات تضمن حماية حقوق العائدين وسلامتهم، يواجه اللاجئون السوريون العائدون من لبنان تحديات أمنية وقانونية تتطلب وضع آليات حقيقية وفعالة لضمان حماية حقوقهم ومنع استمرار الانتهاكات، لا سيما من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري. إنَّ العودة القسرية في ظل عدم وجود ضمانات كافية تزيد من تفاقم الوضع الإنساني في سوريا، مما يستدعي من المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين أوضاع العائدين وضمان حقوقهم الأساسية.

ثانياً: منهجية التقرير:

يعرض هذا التقرير الصادر عن الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أهم التحديات والانتهاكات التي واجهها اللاجئون السوريون العائدون من لبنان إلى سوريا في الفترة الممتدة من 23 أيلول/سبتمبر إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024. تتنوع الانتهاكات التي وثَّقها التقرير بين حالات الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والتجنيد القسري على يد قوات النظام السوري، إضافة إلى عمليات الابتزاز المالي، والتمييز في توزيع المساعدات الإنسانية. كما يغطي التقرير الإجراءات المجحفة التي اتبعتها بعض أطراف النزاع في السماح للعائدين بالدخول إلى مناطق سيطرتها، بما في ذلك التحكم بفتح وإغلاق المعابر، وإجراء التحقيقات الأمنية، وفرض وجود كفيل، إلى جانب الظروف الإنسانية الصعبة التي واجهها اللاجئون على المعابر بين مناطق السيطرة المختلفة.

يعتمد التقرير على عمليات الرصد والتوثيق التي أجراها فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من خلال المراقبة الميدانية لأوضاع العائدين في مختلف المناطق السورية. كما يستند إلى شهادات الشهود من ذوي الضحايا أو الناجين، إضافةً إلى المعلومات التي وفرها العاملون في المجال الإنساني ممن شاركوا في تقديم الدعم للاجئين العائدين. وقد أجريت المقابلات إما بشكل مباشر أو عبر وسائل اتصال آمنة، وفقاً لبروتوكولات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان المعتمدة. ويحتوي التقرير على خمس شهادات، بعضها بأسماء مستعارة حفاظاً على خصوصية الشهود وضماناً لسلامتهم.

تستند جميع الإحصاءات المتعلقة بالانتهاكات المذكورة في التقرير إلى قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، وقد تمت مراجعة وتحليل البيانات الموثَّقة وفقاً لمعايير متنوعة تشمل مواقع الانتهاكات، والجهات المسؤولة عنها، وطبيعتها وخلفياتها، وذلك بهدف تقديم صورة دقيقة وشاملة لواقع الانتهاكات التي يواجهها العائدون السوريون.

واجه فريق التقرير تحديات كبيرة في الوصول إلى العديد من المناطق التي تخضع لسيطرة قوات النظام السوري، كما أنَّ الأعداد الكبيرة للعائدين جعلت من الصعب تتبع أوضاعهم بشكل شامل. يُضاف إلى ذلك أنَّ معظم العائدين يعيشون في ظروف عدم استقرار وتشرد، مما أثر على حالتهم النفسية وزاد من صعوبة توثيق الانتهاكات بحقِّهم. كما أنَّ عائلات الضحايا كانت في أغلب الأحيان غير مدركة لتفاصيل اعتقال أبنائهم؛ إذ أفادت بعض العائلات بأنَّها علمت بالاعتقال عبر أشخاص كانوا برفقتهم أثناء العودة، أو من خلال آخرين مكلفين بتأمين طريق عودتهم، مما زاد من تعقيد عملية الوصول للمعلومات.

تمثل الانتهاكات الواردة في التقرير الحد الأدنى مما تمكنّا من توثيقه وفقاً لمنهجية الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، ولا يغطي التقرير الأبعاد النفسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الضحايا.

ثالثاً: حصيلة انتهاكات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب التي تعرَّض لها اللاجئون العائدون من لبنان:

يفرض النظام السوري إجراءات عامة على اللاجئين السوريين العائدين من لبنان، تتطلب تقديم بياناتهم الشخصية لإجراء بحث أمني قبل السماح لهم بدخول الأراضي السورية. بناءً على نتائج هذا البحث، يُطلب من اللاجئ إجراء تسوية أمنية في المعبر أو مراجعة الأفرع الأمنية المحددة له، مع تسليمه وثيقة تفيد بوجوب مراجعة شُعب التجنيد لإجراء تسوية، تليها التحاقه بالخدمة العسكرية خلال مدة تتراوح بين 15 يوماً إلى ثلاثة أشهر من عودته إلى سوريا. وقد لاحظت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان استمرار تطبيق هذه الإجراءات في المعابر السورية، مما تسبب في اكتظاظ كبير للاجئين على المعابر. ورغم التدهور الإنساني في لبنان، لم يقم النظام السوري بأي تعديلات جوهرية لتسهيل عودة اللاجئين، باستثناء تعليق مؤقت لقرار تصريف مبلغ مئة دولار لكل عائد بالغ، في حين بقيت الإجراءات الأخرى المعقدة على حالها دون تغيير حتى بعد التصعيد العسكري الأخير في لبنان.

وثّقت الشَّبكة اعتقال ما لا يقل عن **26 لاجئاً**، بينهم سيدة واحدة، ممن عادوا من لبنان فراراً بعد تصعيد الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان خلال الفترة من 23 أيلول/سبتمبر إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وقد اقتيد أربعة منهم للتجنيد الإجباري أو الاحتياطي، فيما قُتل أحد المعتقلين نتيجة التعذيب داخل مراكز الاحتجاز، وتم تسليم جثمانه إلى أسرته.

تفصيل حالات الاعتقال التعسفي التي استهدفت اللاجئين السوريين العائدين من لبنان:

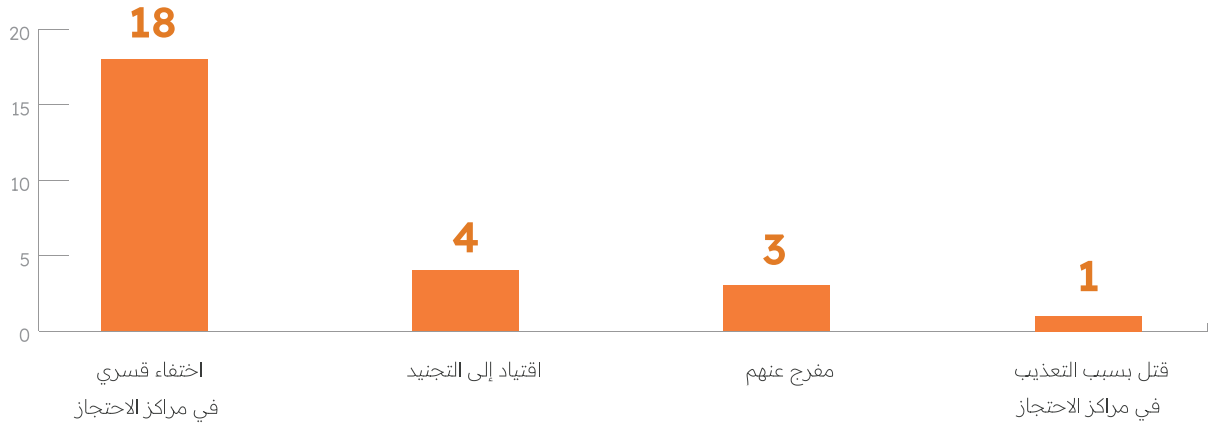

تُظهر هذه البيانات أنَّ 69 % من حالات الاعتقال التعسفي المسجلة تحولت إلى حالات اختفاء قسري داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، حيث تُحرم عائلات المعتقلين من أي معلومات حول مصيرهم أو أماكن احتجازهم. كما تشير الإحصاءات إلى أنَّ نحو 15 % من هؤلاء المعتقلين قد اقتيدوا للخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية بعد فترة وجيزة من اعتقالهم، رغم تسليمهم وثائق رسمية تتيح لهم مهلة لمراجعة شُعب التجنيد.

تعكس هذه الأرقام استمرار النهج القمعي الذي يتبعه النظام السوري تجاه العائدين، وانعدام جدوى الإجراءات الشكلية التي تُفرض عليهم دون أن توفر أي ضمانات حقيقية لحمايتهم. وهو ما يؤكد أنَّ الانتهاكات التي طالت العائدين لا تختلف كثيراً عن تلك التي دفعتهم إلى اللجوء، لتبقى الاعتقالات والتجنيد القسري والاختفاء القسري واقعاً مستمراً يفاقم من معاناتهم.

وقد توزعت حالات الاعتقال التعسفي الـ 26 التي استهدفت اللاجئين السوريين العائدين من لبنان إلى سوريا بحسب المحافظات السورية التي ينتمون إليها على النحو التالي:

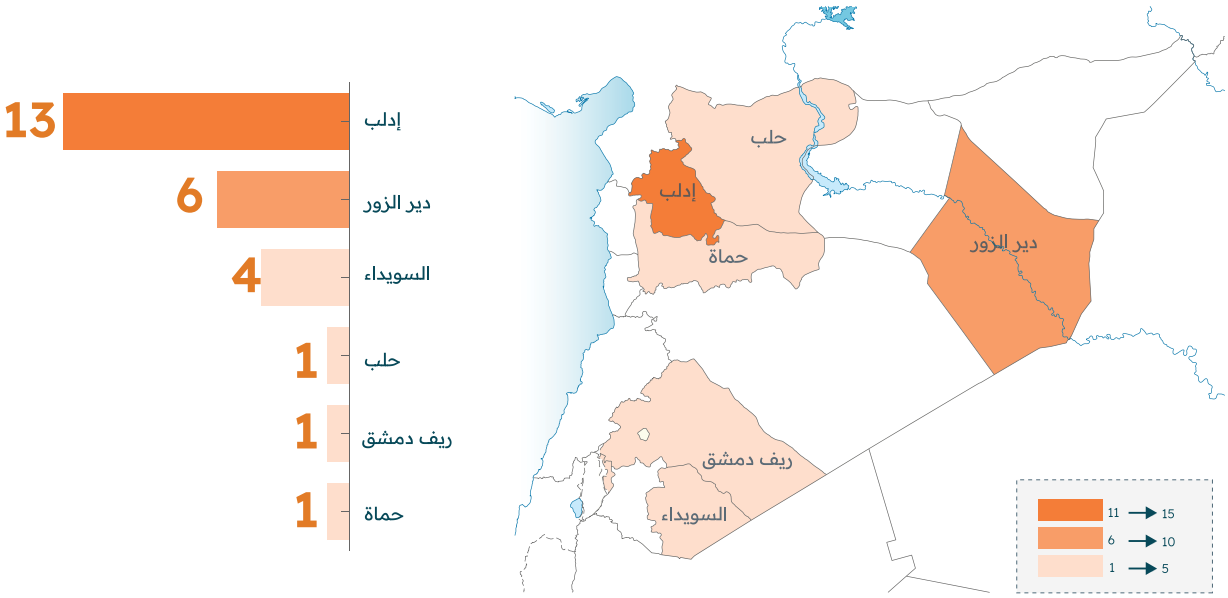

تُظهر الخريطة أنَّ غالبية حالات الاعتقال التعسفي المسجلة استهدفت ضحايا من محافظة إدلب، تليها دير الزور، ثم السويداء، وهي مناطق لا تخضع بشكل كامل لسيطرة قوات النظام السوري. يعكس هذا التوزيع نمطاً من الاستهداف المتزايد للعائدين من المناطق التي كانت أو ما زالت خارج سيطرة النظام، حيث يشكل الانتماء الجغرافي عاملاً رئيساً في تعرضهم للاعتقال. هذا الأمر يزيد من تعقيد معاناة العائدين من تلك المناطق ويضاعف المخاطر الأمنية التي يواجهونها.

وقد توزعت حالات الاعتقال التعسفي الـ 26 التي استهدفت اللاجئين السوريين العائدين من لبنان إلى سوريا بحسب المكان الذي تم اعتقالهم منه على النحو التالي:

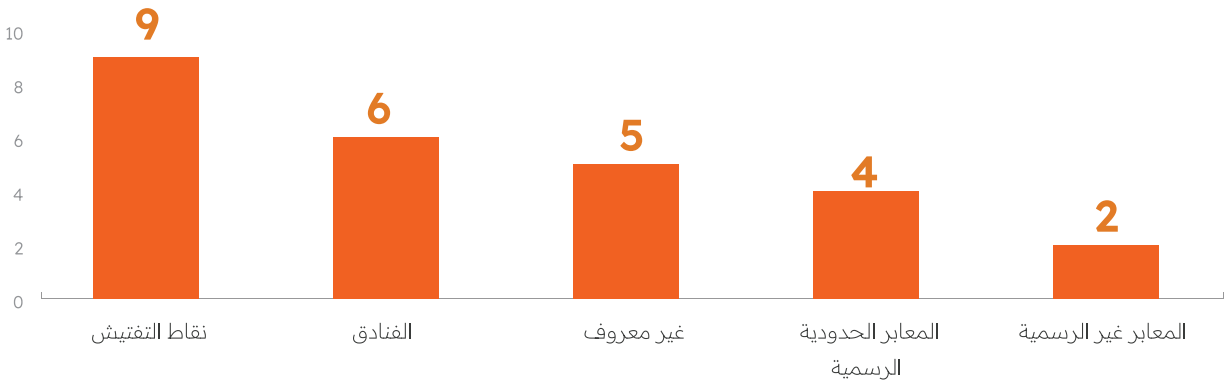

تشير البيانات إلى أنَّ غالبية حالات الاعتقال 53.8 % وقعت في نقاط التفتيش والفنادق، مما يعكس استراتيجية واضحة من قبل النظام السوري في استهداف العائدين وتتبعهم سواء في نقاط التفتيش أو في أماكن إقامتهم المؤقتة. كما تم توثيق ما لا يقل عن 23.1 % من حالات الاعتقال على المعابر الحدودية، سواء الرسمية أو غير الرسمية، مما يدل على أنَّ العائدين معرضون للاعتقال حتى عند المنافذ المخصصة لدخولهم إلى البلاد، ولا تُجنبهم المعابر غير الرسمية هذه المخاطر. تجدر الإشارة إلى أنَّ الحصيلة الواردة في المخطط تشمل فقط المعتقلين عند المعابر غير الرسمية مباشرةً، ولا تشمل من تم اعتقالهم لاحقاً بسبب دخولهم غير القانوني بعد عبورهم هذه المعابر، وسيتم توثيق حالاتهم في المخططات البيانية ضمن التقرير.

وقد توزعت حالات الاعتقال التعسفي الـ 26 التي استهدفت اللاجئين السوريين العائدين من لبنان إلى سوريا بحسب الجهة التي قامت بتنفيذ عملية الاعتقال على النحو التالي:

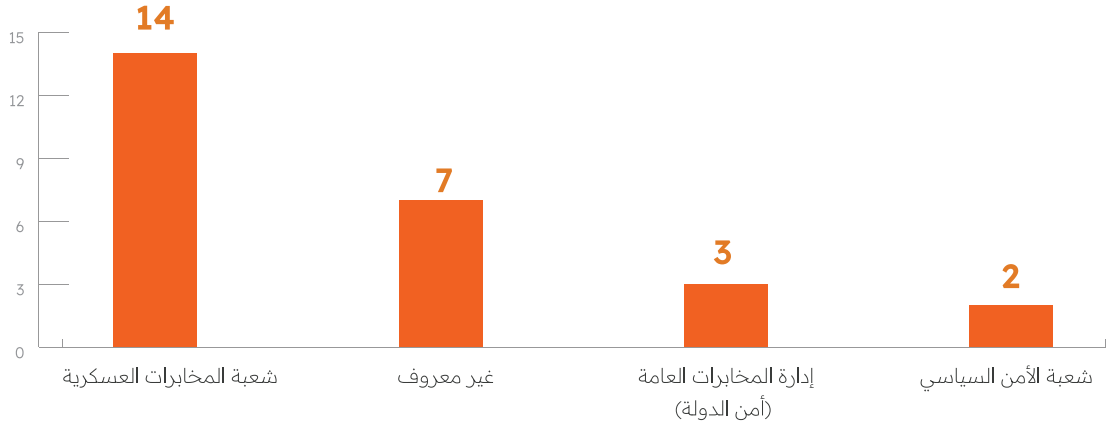

تُظهر البيانات أنَّ 53.8 % من حالات الاعتقال تمت على يد عناصر شعبة المخابرات العسكرية، مما يعكس الدور الرئيس لهذه الجهة في استهداف اللاجئين العائدين، حيث تمتلك العدد الأكبر من نقاط التفتيش ومراكز الاحتجاز في سوريا. كما شاركت أجهزة أمنية أخرى في عمليات الاعتقال، مثل إدارة المخابرات العامة (أمن الدولة) بنسبة 11.5 %، وشعبة الأمن السياسي بنسبة 7.7 %.

وقد توزعت حالات الاعتقال التعسفي الـ 26 التي استهدفت اللاجئين السوريين العائدين من لبنان إلى سوريا بحسب خلفيات عمليات الاعتقال على النحو التالي:

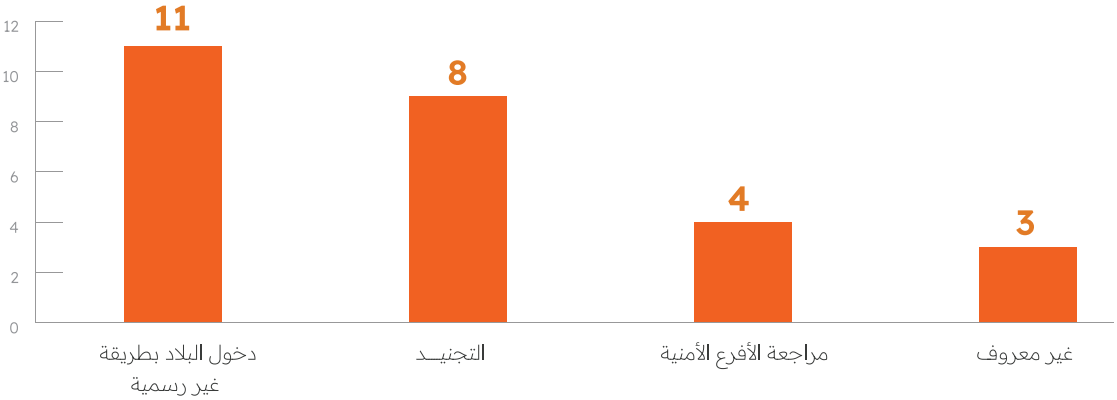

تظهر البيانات أنَّ 42.3 % من حالات الاعتقال كانت بسبب دخول البلاد بطرق غير رسمية، مما يعكس حجم التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون العائدون، إذ يلجأ العديد منهم إلى طرق غير نظامية تفادياً للقيود الأمنية والمخاطر المرتبطة بالمرور عبر المعابر الرسمية. كما بلغت نسبة حالات الاعتقال بسبب التخلف عن الخدمة العسكرية 34.6 %، مما يشير إلى أنَّ التجنيد الإجباري يمثل خطراً بارزاً على العائدين. أما الحالات التي طُلب فيها من العائدين مراجعة الأفرع الأمنية فبلغت نسبتها 15.4 %، وهو ما يعكس النهج الأمني المستمر في متابعة العائدين واستدعائهم للتحقيق.

وقد توزعت حالات الاعتقال التعسفي الـ 26 التي استهدفت اللاجئين السوريين العائدين من لبنان إلى سوريا بحسب الفئات العمرية على النحو التالي:

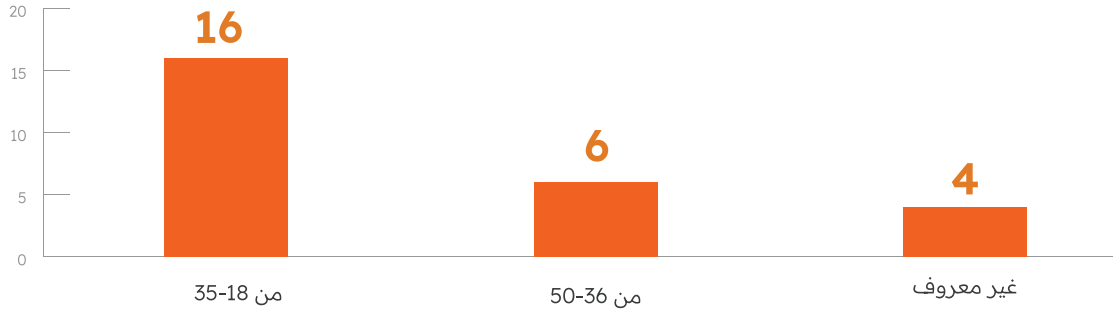

تُظهر البيانات أنَّ 61.5 % من حالات الاعتقال استهدفت الفئة العمرية بين 18 و35 عاماً، مما يعكس تركيزاً واضحاً على اعتقال الشباب والبالغين تحت ذرائع متعددة. بينما شكلت الفئة العمرية بين 36 و50 عاماً نسبة 23.1 % من حالات الاعتقال، مما يشير إلى تعرض الفئة المتوسطة العمر أيضاً للاعتقال، وإن كانت بنسبة أقل مقارنة بالشباب.

حالات لضحايا الانتهاكات من اللاجئين الذين عادوا من لبنان إلى سوريا:

محمد سعيد جابر، من أبناء بلدة البارة في ريف محافظة إدلب الجنوبي، اعتقلته عناصر تتبع لشعبة المخابرات العسكرية التابعة لقوات النظام السوري يوم الأربعاء 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024 من داخل أحد المنازل في حي الزبدية في مدينة حلب، أثناء عودته من لبنان إلى سوريا عبر الطرق غير الرسمية، هرباً من تصعيد الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل، واقتادته إلى جهة مجهولة.

تواصلت[1] الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد سعيد وهو والد المعتقل محمد وأفاد بالتالي:

"محمد يقيم في لبنان منذ عام 2012، ويعمل في مجال البناء، بعد بدء الغارات الإسرائيلية على مناطق الجنوب في لبنان أُجبر محمد على العودة إلى سوريا وتوجَّه إلى محافظة إدلب عبر طرق التهريب، لأنَّه لا يستطيع العبور عبر الحدود الرسمية كونه مطلوب للخدمة العسكرية الإلزامية، فقام بالاتفاق مع أحد الأشخاص كي يتم تأمينه من لبنان إلى محافظة إدلب، وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر 2024 دخل إلى سوريا عبر محافظة حمص مع عدة أشخاص بينهم نساء وأطفال، واتجهوا إلى مدينة حلب وتم وضعهم في أحد المنازل في حي الزبدية لكي يتوجهوا إلى محافظة إدلب بعد أن يتم تأمين الطريق لهم، وفي اليوم التالي داهمت عناصر النظام السوري المنزل الذي يقيمون فيه واعتقلت جميع الأشخاص ومن ضمنهم محمد، ومنذ لحظة اعتقاله لم نستطع معرفة أي معلومة عنه"

1. عبر الهاتف في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

حسين الجراد السليمان، ومحمد أحمد المتعب، من أبناء بلدة ذيبان في ريف محافظة دير الزور، اعتقلتهما عناصر فرع الأمن السياسي التابع لقوات النظام السوري يوم الأربعاء 25 أيلول/سبتمبر 2024 إثر مداهمة مكان إقامتهما في أحد الفنادق في مدينة دمشق، وذلك بعد عودتهما من لبنان إلى سوريا هرباً من الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت لبنان، ثم سجلنا الإفراج عنهما وسوقهما إلى الخدمة العسكرية الإلزامية.

تواصلت[2] الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد لؤي الخلف وهو أحد أصدقاء المعتقلين حسين ومحمد والذي كان برفقتهم لحظة اعتقالهم وأفاد بالتالي:

"بعد اشتداد عمليات القصف في مناطق جنوب لبنان، قمت بالنزوح برفقة حسين ومحمد باتجاه الحدود السورية اللبنانية للتوجه إلى سوريا عبر معبر المصنع الحدودي، وكان محمد وحسين متخلفين عن أداء الخدمة العسكرية، وعند عبور الحدود السورية لم يتعرض لهم أحد أو أن يتم تكليفهم بمراجعة شعبة التجنيد، فاتجهنا إلى مدينة دمشق وقصدنا أحد الفنادق للإقامة فيه حتى نقوم في اليوم التالي بالتوجه إلى محافظة دير الزور، وعند دخولنا الفندق قاموا بتسجيل أسمائنا ومعلوماتنا الشخصية واحتفظوا ببطاقاتنا الشخصية عند قسم الاستقبال، وفي منتصف الليل تفاجئنا بأنَّ عدداً من عناصر النظام قد دخلوا علينا الغرفة واعتقلوا محمد وحسين بعد أن سألوا عن أسمائنا، ومن ثم لم نعد نستطع معرفة مصيرهم إلا بعد ثلاثة أيام عندما اتصل بنا محمد وأخبرنا بأنَّه تم اعتقالهم لأداء الخدمة العسكرية".

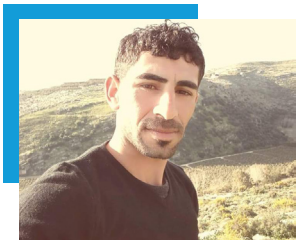

عمار عبد القادر شعبان

عمار عبد القادر شعبان، من أبناء قرية جلمة التابعة لمدينة عفرين في ريف محافظة حلب الشمالي، يبلغ من العمر 26 عاماً، اعتقلته عناصر أمن الدولة التابعة لقوات النظام السوري يوم السبت 28 أيلول/سبتمبر 2024، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في حي الأشرفية في مدينة حلب، وذلك بعد عودته من لبنان إلى سوريا هرباً من تصعيد الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل، ثم سجلنا الإفراج عنه في 30 أيلول/سبتمبر 2024.

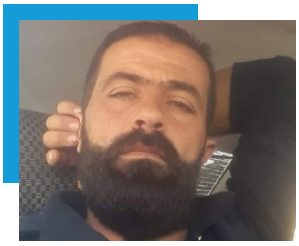

شادي محمد الشرتح

شادي محمد الشرتح، من أبناء بلدة البارة في ريف محافظة إدلب الجنوبي، من مواليد عام 1990، اعتقلته عناصر شعبة المخابرات العسكرية التابعة لقوات النظام السوري يوم الإثنين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024 عند معبر الدبوسية الحدودي في محافظة حمص أثناء عودته من لبنان إلى سوريا، هرباً من تصعيد الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل، واقتادته إلى جهة مجهولة.

تواصلت[3] الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد عمار شرتح وهو شقيق المعتقل شادي وأفاد بالتالي:

"يقيم شقيقي شادي منذ عدة سنوات مع عائلته في لبنان، وقبل شهر قام بإرسال عائلته إلى محافظة إدلب لسوء الوضع المعيشي هناك، وعند بدء القصف الإسرائيلي على لبنان، قرر شادي التوجه إلى سوريا مع عدد من أصدقائه لعدم قدرتهم على الاستمرار في البقاء في مناطقهم، وتوجهوا إلى معبر الدبوسية الحدودي في محافظة حمص وعند دخولهم المعبر تم طلب هوياتهم الشخصية للتفييش الأمني، فقامت عناصر النظام بتسليم الهويات لأصدقاء شادي وطلبوا من شادي النزول من السيارة، ليتبين بأنَّه مطلوب للأفرع الأمنية، فقامت عناصر النظام باعتقاله، بعد أن سمحوا له بتسليم أغراضه الشخصية لأصدقائه، ومنذ تلك اللحظة لم نعد نستطع الحصول على أي معلومة عنه أو عن سبب اعتقاله"

2. عبر الهاتف في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
3. عبر الهاتف في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

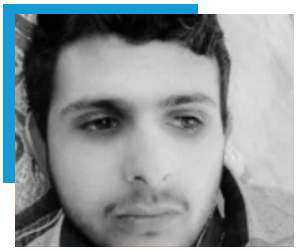

صورة الضحية محمود خالد العليوي ↑

محمود خالد العليوي، من أبناء قرية تل كرسيان في ريف محافظة إدلب الشرقي، من مواليد عام 2005، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري مع والده "خالد" يوم الجمعة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024 في مدينة خان شيخون في ريف محافظة إدلب الجنوبي، واقتادتهما إلى فرع الأمن العسكري في مدينة حماة.

ووفقًا للمعلومات التي حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من نشطاء محليين في محافظة إدلب، كان محمود ووالده خالد لاجئين في لبنان منذ عام 2013 ويعملان في مجال الزراعة، ومع بدء الغارات الجوية الإسرائيلية المتصاعدة التي استهدفت لبنان منذ 23 أيلول/سبتمبر 2024، قام "محمود ووالده خالد" بالتوجه إلى سوريا هرباً من تلك الغارات عبر المعابر الغير رسمية في محافظة حمص، للتوجه إلى مكان إقامتهما الأصلي في مناطق الشمال السوري الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري، وأنَّ عملية اعتقالهم جرت بذريعة دخولهم البلاد عبر الطرق غير الرسمية وتخلف "محمود" عن الخدمة العسكرية الإلزامية.

الثلاثاء 22 تشرين الأول/أكتوبر 2024 قامت عناصر فرع الأمن العسكري بالإفراج عن "خالد" ثم قامت بتسليمه جثمان نجله "محمود" بعد وفاته داخل فرع الأمن العسكري في مدينة حماة، ولدى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأنّ "محمود" كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل فرع الأمن العسكري في مدينة حماة.

رابعاً: التمييز والابتزاز المالي في تقديم المساعدات للاجئين العائدين من لبنان إلى سوريا:

تعرّض اللاجئون السوريون العائدون من لبنان لتمييز وإجراءات معقدة منذ لحظة وصولهم إلى المعابر الحدودية السورية، حيث مُنح اللاجئون اللبنانيون تسهيلات واضحة في دخول الأراضي السورية، بينما أُلزم السوريون بتصريف مبلغ قدره مئة دولار أمريكي وفق سعر الصرف الرسمي قبل السماح لهم بالدخول. ويعد هذا المبلغ عبئاً كبيراً، خاصة بالنسبة للعائلات الكبيرة التي تعاني من ظروف إنسانية صعبة. ورغم تعليق العمل بهذا القرار مؤقتاً في 29 أيلول/سبتمبر 2024، إلا أنَّ استمراره لفترة طويلة جعل العديد من العائلات السورية تتجنب المعابر الرسمية وتتجه إلى الطرق غير النظامية، مما زاد من خطر تعرضهم للابتزاز أو الوقوع ضحية لعصابات التهريب والخطف.

وفيما أُقيمت مراكز إيواء رسمية للاجئين اللبنانيين، بلغ عددها نحو 30 مركزاً موزعاً في محافظات ريف دمشق، طرطوس، اللاذقية، حمص، حماة، وحلب، بقي معظم اللاجئين السوريين، خاصة ممن دُمرت منازلهم، بلا مأوى رسمي. وقد اضطر الكثير منهم للاعتماد على مساعدة أقاربهم أو اللجوء إلى تجمعات غير رسمية، بينما قضى آخرون فترات طويلة في العراء. وتلقّى هؤلاء مساعدات من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عبر شركائها المحليين المرتبطين بالنظام السوري، لكنها لم تكن كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

شهادات حول التمييز في تقديم المساعدات:

تحدثنا[4] مع المتطوعة سناء البكر وهي إحدى المتطوعات في الهلال الأحمر العربي السوري-فرع حمص- وشاركت في عمليات تقديم المساعدات للاجئين القادمين من لبنان وقد أخبرتنا:

"هناك حالات عديدة لعائلات سورية احتاجت إلى المساعدة الفورية كالنقل نحو المشافي العامة أو توفير حافلات نقل مجانية لنقلهم نحو مناطقهم، لكنها كانت تُجبر على الانتظار لفترات طويلة أو يطلب منها الاستعانة بأقربائها، أو تُمنح مساعدات أقل بكثير من تلك المخصصة للاجئين اللبنانيين".

ابتزاز اللاجئين عبر المهربين ونقاط التفتيش:

كما تحدث العديد من العائدين لفريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عن تجاربهم مع المهربين الذين يطلبون منهم مبالغ إضافية تحت ذريعة توفير الحماية أو ضمان سلامتهم أثناء نقلهم لمناطقهم. وقد تعرض المئات لعمليات ابتزاز من قبل أفراد أو عصابات تتعاون أو تعمل بالتنسيق مع نقاط التفتيش والأجهزة الأمنية، واختلفت المبالغ التي أبلغنا الشهود أنَّهم قاموا بدفعها بحسب المناطق المراد ايصالهم لها وكذلك بحسب الحالة الأمنية للعائدين وقد تراوحت ما بين 350 دولاراً وحتى 2000 دولار منذ دخولهم سوريا وحتى الوصول للمعابر بين المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري وأطراف النزاع الأخرى، أو حتى بين مناطق سيطرة النظام السوري ذاتها. وقد أدت هذه الظروف إلى زيادة معاناة العائدين، حيث لا يقتصر الأمر على المبالغ المالية المرتفعة فحسب، بل يتضمن أيضاً القلق والخوف من الاعتقال أو التعرض للانتهاكات أثناء الرحلة.

4. عبر برنامج اتصال في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

شهادة العائد محمد من بلدة الطبقة في ريف محافظة الرقة:

يقول[5] محمد، أحد العائدين من لبنان ومن أبناء بلدة الطبقة في ريف محافظة الرقة، والذي كان لاجئاً في لبنان منذ عام 2012:

"وصلنا بصعوبة من معبر المصنع إلى مدينة حماة مع عائلتي التي تضم 11 فرداً، وفي كراجات مدينة حماة صادفت مجموعة من الأشخاص الذين عرضوا خدماتهم. في البداية، قالوا إنَّهم يمكن أن يأخذوني إلى الرقة مقابل 350 دولارًا، وهو مبلغ لم أكن أستطيع تحمله بسهولة، لكن لم يكن لدي خيار آخر. خاصة وأنّي مطلوب للخدمة العسكرية، فطلبت من عائلتي في الرقة استدانة المال وتحويله لي، عندما وصلت إلى أول حاجز تابع للأمن العسكري، تفاجأت بأنَّ السائق يطلب مني دفع المزيد من المال، لضمان سلامتي أثناء عبور المناطق، كنت في موقف صعب، وكنت خائفاً من الاعتقال، لذا دفعت المبلغ. وفي كل حاجز، كان يطلب مني المزيد من المال" يضيف محمد إلى أنّه وصل إلى منزل عائلته في الرقة وهو منهك مالياً ونفسياً وسيبقى يعاني لفترات طويلة لأجل سداد ديونه.

خامساً: توجه قرابة ربع اللاجئين العائدين إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام السوري: تحديات وأوضاع إنسانية قاسية:

تشير التقديرات إلى أنَّ حوالي **23,409 لاجئين سوريين** عائدين من لبنان، أي ما يقارب ربع عدد العائدين، توجهوا إلى المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري. يعود ذلك إما لانتمائهم لتلك المناطق أو لتجنب المخاطر الأمنية التي قد يواجهونها في مناطق النظام. دخل أغلب هؤلاء اللاجئين إلى تلك المناطق عبر معبر الطبقة في محيط الرقة أو معبر التايهة قرب منبج في ريف حلب، للوصول إلى مناطق شمال شرق سوريا تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور. أما آخرون فقد توجهوا عبر معبر عون الدادات قرب منبج إلى شمال غرب سوريا الخاضع لسيطرة قوات الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام.

تحديات العبور والمعاناة الإنسانية في المعابر:

شهدت هذه المعابر حالات متكررة من الإغلاق من قِبل الأطراف المسيطرة وآخرها كان يوم السبت 26 تشرين الأول/أكتوبر 2024 حيث تم إغلاق جميع المعابر الفاصلة بين مناطق قوات سوريا الديمقراطية، وقوات الجيش الوطني من قبل قوات سوريا الديمقراطية، وذلك على خلفية القصف المتبادل بين الطرفين، مما أجبر اللاجئين على الانتظار في العراء لعدة أيام في ظروف جوية قاسية وبدون مرافق أساسية، مما أدى إلى تفاقم معاناتهم النفسية والجسدية. وعلى الرغم من محاولة اللاجئين تجنب مخاطر الاعتقال والملاحقة في مناطق النظام، إلا أنَّهم يواجهون في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام ظروفاً إنسانية متدهورة، بما في ذلك نقص البنية التحتية وفرص الحصول على المساعدات الأساسية. ويواجه العائدون في هذه المناطق قيوداً تتضمن إجراءات أمنية مشددة تشمل التدقيق المتكرر في أنشطتهم السياسية. كما يتعرض البعض لابتزاز مادي من قبل مجموعات محلية تسيطر على المعابر، ما يجبرهم على دفع مبالغ مرتفعة لضمان عبورهم بأمان.

5. عبر برنامج اتصال في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

الأوضاع في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد):

بدأت العائلات العائدة من لبنان بالوصول إلى مناطق سيطرة "قسد" منذ 29 أيلول/سبتمبر 2024 عبر معبر التايهة في منطقة منبج في ريف حلب الشرقي، الذي يفصل بين مناطق النظام السوري و"قسد". وقامت الإدارة الذاتية بتشكيل "خلية أزمة" لمساعدة القادمين وإنشاء مراكز إيواء في محافظة الرقة. يُسمح للعائلات بالدخول على دفعات، مما يجبرها على الانتظار لساعات في العراء لحين تسجيل بياناتهم. بعد التسجيل، تُقسم العائلات إلى مجموعتين: الأولى تضم العائلات التي ترغب في البقاء بمناطق سيطرة "قسد"، حيث يتطلب الأمر تقديم كفيل محلي، بينما تشمل المجموعة الثانية الراغبين في الانتقال إلى مناطق الجيش الوطني، حيث ترافقهم مجموعة عسكرية إلى منطقة عون الدادات لضمان وصولهم بسلام.

صور تظهر تجمع المدنيين العائدين من لبنان إلى مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية عند معبر أبو كهف/ التايهة في منطقة منبج بريف محافظة حلب الشرقي- موقع الرسمي للإدارة الذاتية الديمقراطية في مطلع شهر تشرين الأول/ 2024

الأوضاع في مناطق سيطرة قوات الجيش الوطني:

بعد عبور العائلات العائدة من لبنان إلى مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، تتجه إلى معبر عون الدادات في ريف محافظة حلب الشرقي، حيث يتم تجميعهم في منطقة تُعرف باسم "العون" أو "ساحة زكوري"، التي تفصل بين مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقوات الجيش الوطني. تُشرف على هذه المنطقة مجموعة محلية مسلّحة تتولى التنسيق بين الجانبين. وقد أفادت التقارير بتعرض العائلات العائدة لمضايقات لفظية وابتزاز مالي بهدف السماح لهم بالعبور، ما دفع الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني إلى إصدار بيان في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024 يقضي بإغلاق معبر عون الدادات مؤقتاً.

عند دخول العائلات إلى مناطق سيطرة الجيش الوطني، تُطبّق إجراءات صارمة للتحقق من هوياتهم وضمان أنّهم من أبناء المنطقة ومسجلين فيها، كما يُطلب منهم تقديم كفيل محلي وتحديد وجهتهم. نتيجة لهذه الإجراءات، تضطر العائلات إلى الانتظار لساعات طويلة، ما أدى إلى احتجاجات ومشادات بين العائدين وعناصر الشرطة العسكرية. بعد الدخول، يحصل العائدون على وثيقة "إخراج قيد"، التي تتيح لهم لاحقاً استخراج بطاقة شخصية.

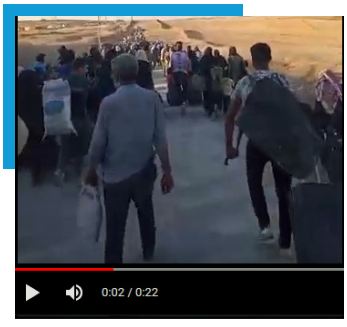

فيديو يظهر توجه المئات من العائلات في معبر عون الدادات بريف محافظة حلب الشرقي باتجاه مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري

تقديم المساعدات الإنسانية: قامت العديد من الفرق المجتمعية والمنظمات الإنسانية المحلية بتقديم المساعدات، شملت هذه المساعدات نقل المصابين إلى المستشفيات وتوفير الإسعافات الأولية، بالإضافة إلى توفير المياه وبعض الوجبات الغذائية للعائدين.

↑ صور تظهر تقديم الإسعافات الأولية من قبل فرق الدفاع المدني للعائدين من لبنان بعد دخولهم للمناطق الخاضعة لسيطرة قوات الجيش الوطني- الدفاع المدني السوري في مطلع شهر تشرين الأول/ 2024

الأوضاع في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام:

بعد عبور العائلات من مناطق سيطرة الجيش الوطني إلى مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، يتم توجيههم عبر منطقة الغزاوية في ريف حلب الغربي ومنطقة أطمة في ريف إدلب الشمالي. تُنقل العائلات بواسطة حافلات إلى مراكز تابعة لهيئة تحرير الشام، تُعرف بـ "الفرع 106"، حيث يوجد فرعان؛ الأول في دارة عزة في ريف حلب الغربي، والثاني في قاح في ريف إدلب. في هذه المراكز، يتم تسجيل البيانات الأمنية للعائدين بالكامل، إضافةً إلى التحقق من الكفلاء من أقربائهم وتحديد المناطق التي سيقيمون فيها لاحقاً.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

- **استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام السوري:**

تكشف البيانات الموثَّقة من قبل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عن استمرار النظام السوري في ممارسات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، مما يمثل خرقاً واضحاً لالتزامات سوريا بموجب القوانين الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. تؤكد هذه الممارسات على غياب الضمانات الكافية لحماية العائدين، وتخلق بيئة غير آمنة لعودة اللاجئين.

- **التمييز المتعمد ضد اللاجئين السوريين العائدين:**

تشير الشهادات إلى تعرض اللاجئين السوريين لتمييز ممنهج يشمل توزيع المساعدات وتوفير المأوى وعمليات الابتزاز المالي، وهو ما يُعتبر خرقاً لمبادئ المساواة وعدم التمييز المنصوص عليها في المادة 3 من اتفاقية اللاجئين. يعكس هذا التمييز نهجاً سياسياً مقصوداً يؤدي إلى تهميش العائدين ويزيد من معاناتهم.

- **تفاقم أزمة اللجوء واستمرار نزوح السوريين:**

إنَّ الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحقِّ اللاجئين العائدين تجعل من العودة الطوعية خياراً مستحيلاً، ما يدفع المئات إلى بيع ممتلكاتهم وطلب اللجوء في دول أخرى، هرباً من البيئة التي تهدد حقوقهم وكرامتهم الإنسانية. تساهم هذه الانتهاكات في إدامة أزمة النزوح السوري على المستويين الإقليمي والدولي.

- **انتشار حالات الابتزاز المالي واستغلال اللاجئين العائدين:**

تُشير البيانات إلى أنَّ اللاجئين العائدين يتعرضون لعمليات ابتزاز مالي متكررة من قبل الجهات الأمنية وبعض الجماعات المحلية، خاصةً عند نقاط التفتيش والمعابر غير الرسمية. يؤثر هذا الاستغلال سلباً على ظروفهم الاقتصادية والنفسية، ويعكس غياب الرقابة القانونية الرادعة.

- **عدم توفر البنية التحتية والمساعدات الأساسية في مناطق العودة:**

يتضح من المعلومات المتوفرة أنَّ المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام السوري والتي يلجأ إليها العائدون تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، كالماء والغذاء والرعاية الصحية. ويُعد غياب البنية التحتية والمساعدات الإنسانية تحدياً إضافياً، حيث يعيش العائدون في ظروف قاسية تفتقر إلى أبسط مقومات الاستقرار.

- **فشل النظام السوري في توفير الضمانات القانونية للعائدين:**

تُظهر البيانات أنَّ النظام السوري لم يُقدّم أي إطار قانوني أو ضمانات حقوقية تضمن سلامة العائدين وتحميهم من الاعتقال أو الانتقام. هذا الفشل يثني اللاجئين عن العودة الطوعية، ويؤكد عجز النظام عن توفير بيئة آمنة تتماشى مع المعايير الدولية.

- **إساءة استخدام العودة القسرية كوسيلة ضغط سياسي:**

تُشير الوقائع إلى أنَّ النظام السوري وأطرافاً أخرى تستغل مسألة عودة اللاجئين كأداة سياسية لممارسة الضغط على المجتمع الدولي للحصول على تمويل إضافي. ويدفع هذا الابتزاز الدولي إلى تقويض الجهود الإنسانية، ويُضر بمبدأ الحماية الدولية للاجئين.

التَّوصيات:

إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR):

- **تقديم إرشادات مستمرة حول مخاطر العودة:**

يجب على المفوضية تقديم معلومات دورية واضحة للاجئين حول المخاطر المرتبطة بالعودة إلى سوريا، مع تنبيهات منتظمة حول الأوضاع الأمنية والإنسانية، والتأكيد على حقّهم في اتخاذ قرار العودة بشكل حرٍّ ومستقلٍ ودون ضغوط.

- **التزام الحيادية في التعامل مع الإجراءات الشكلية للنظام السوري:**

ينبغي للمفوضية عدم الترويج للإجراءات التي يدّعي النظام السوري أنَّها تضمن أمن العائدين، ومراقبة تطبيقها بدقة على أرض الواقع. كما يجب على المفوضية متابعة تقارير اللجان الأممية والاتساق مع توصياتها بشأن حالة حقوق الإنسان في سوريا.

- **متابعة حالات اللاجئين العائدين ورصد الانتهاكات:**

يتعين على المفوضية جمع وتوثيق الشهادات حول الانتهاكات التي يتعرض لها العائدون، وتقديم تقارير دورية إلى المجتمع الدولي حول أوضاعهم. كما ينبغي تعزيز التعاون مع منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، لتبادل البيانات المتعلقة بالانتهاكات.

- **تنفيذ حملات توعية واسعة النطاق:**

على المفوضية إطلاق حملات توعية حول حقوق اللاجئين العائدين، بما يشمل حقوقهم في الحماية من الاعتقال التعسفي والابتزاز، وسبل الحصول على المساعدات الإنسانية، وحمايتهم من العودة القسرية.

إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة:

- **معالجة قضية اللاجئين والمشردين السوريين كأولوية دولية ملحّة:**

تُعتبر أزمة اللاجئين السوريين من التحديات الإنسانية والأمنية العالمية، مما يستدعي من مجلس الأمن اتخاذ خطوات جادة نحو حل سياسي شامل، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254، لضمان الاستقرار واحترام حقوق الإنسان في سوريا، وتهيئة بيئة آمنة للعودة الطوعية.

- **تكثيف الجهود الدولية لمحاسبة النظام السوري:**

يجب على الأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود لفضح ممارسات النظام السوري والانتهاكات التي تشمل الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والعمل على تحقيق العدالة للضحايا من خلال تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة تُعنى برصد هذه الانتهاكات.

- **توسيع نطاق العقوبات الدولية ضد الأفراد والكيانات المتورطة:**

ينبغي فرض عقوبات موجهة تستهدف المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة بحقِّ اللاجئين العائدين، بما في ذلك المسؤولين الأمنيين والكيانات المشاركة في الاعتقال والابتزاز، بما يعزز الضغوط على النظام لوقف هذه الممارسات.

إلى المجتمع الدولي:

- **إنشاء تحالف دولي خارج مجلس الأمن لدعم الشعب السوري:**

في ظل فشل مجلس الأمن في إيجاد حلول فعالة، يجب على الدول الداعمة لحقوق الإنسان تشكيل تحالفات خارج إطار المجلس لاتخاذ إجراءات ملموسة لدعم الشعب السوري، وتقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية للمشردين واللاجئين.

- **تعزيز الدعم المالي للدول المضيفة وزيادة برامج إعادة التوطين:**

يتعين على الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدول المضيفة للاجئين السوريين، وتحسين برامج إعادة التوطين للاجئين من دول الطوق، مع زيادة مستوى الدعم المالي المخصص لهذه الدول لتلبية احتياجات اللاجئين ومنع عودتهم القسرية.

- **تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين المتضررين:**

على المجتمع الدولي توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للاجئين الذين يعانون من آثار النزوح والعودة القسرية، وذلك عبر المنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- **إعداد تقرير خاص حول الانتهاكات بحقّ العائدين:**

ينبغي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان إعداد تقرير مفصَّل يوثق الانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون العائدون بعد عودتهم إلى سوريا، خصوصاً في ظل التصعيد العسكري بين لبنان وإسرائيل، وتقديم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان لضمان اتخاذ إجراءات عاجلة.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلةCOI :

- **التحقيق في انتهاكات حقوق اللاجئين العائدين:**

يتعين على اللجنة إجراء تحقيق شامل حول الانتهاكات الممارسة ضد اللاجئين العائدين من قبل النظام السوري، بما يشمل الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والابتزاز، فضلاً عن فضح التشريعات والسياسات التي تهدف إلى سلب ممتلكات العائدين وحرمانهم من حقوقهم.

إلى النظام السوري:

- **التوقف عن ملاحقة اللاجئين العائدين وضمان سلامتهم:**

يجب على النظام السوري وقف الملاحقات الأمنية ضد اللاجئين العائدين وتوفير بيئة آمنة تضمن كرامتهم وحقوقهم الأساسية. كما يجب ضمان عدم تعرضهم للاعتقال أو الانتقام من قبل الأجهزة الأمنية.

- **توزيع المساعدات الإنسانية بشفافية وعدالة:**

يتعين على النظام السوري الالتزام بتوزيع المساعدات الإنسانية بطريقة عادلة وشفافة، والتوقف عن استخدام ملف اللاجئين كأداة ضغط على المجتمع الدولي لأغراض سياسية أو اقتصادية.

- **إلغاء التشريعات المقيدة لحقوق العائدين:**

على النظام السوري إلغاء القوانين التي تضيق على العائدين وتشرعن مصادرة ممتلكاتهم، وضمان حقوقهم في إعادة بناء حياتهم بأمان واستقرار.

شكر وتضامن:

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى ذوي الضحايا والشهود الذين شاركوا بشهاداتهم وقدموا معلومات أساسية أسهمت في إثراء هذا التقرير، وكشفت حقيقة الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون العائدون إلى سوريا. نؤكد تضامننا معهم ومع ما يواجهونه من صعوبات ومعاناة مستمرة، ونأمل أن تصل أصواتهم إلى المجتمع الدولي، وأن تُحترم حقوقهم بما يتناسب مع كرامتهم الإنسانية.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org